2-1 مقدمه: {5}

نشا بنك النيلين كتطور لفرع كريدي ليونيه الفرنسي الذي تأسس بالسودان كفرع لبنك اجنبي لممارسة العمل السوداني المصرفي التجاري ،وتنفيذ اعتمادات صادرات القطن وقد تحول الي شركه سودانية خاصه بدخول الحكومة السودانية شريك وامتلاك 60%من الاسهم واحتفظ البنك ب40%منها وذلك في عام1958م،وفي عام1964 م تغير اسم البنك بالكامل ،وفي عام 1973م دمج اليه بنك البحر الاحمر (البنك العربي الاردني سابقا)الذي تأسس عام 1956م كفرع اجنبي ،اذ يعتبر بنك النيلين سابقا احد البنوك التجارية في السودان كان غرضه الرئيسي حمايه العمل المصرفي التجاري بالإضافة الي تمويل حركه الصادرات والواردات وتمويل المحاصيل الزراعية .

وفي مارس 1993م تم الدمج بين بنك النيلين (بنك تجاري)والبنك الصناعي السوداني تحت اسم مجموعه بنك النيلين للتنمية الصناعية بموجب القرار الجمهوري القاضي بدمج البنوك التجارية الحكومية بهدف خلق مؤسسات مصرفيه قويه من النواحي المالية والبشرية والتنظيمية وفي اطار استراتيجية الاصلاح الاقتصادي والمصرفي.

2-2اهداف البنك :{5}

تقوم اغراض البنك علي المساعدة في انشاء المؤسسات الصناعية والتنموية في السودان والعمل علي تشجيع واجتداب مساهمه راس المال الخاص الداخلي والخارجي في تلك المؤسسات وفقا للأحكام التشريعية الإسلامية وذلك علي النحو الاتي:

1- تقديم التمويل للمؤسسات الصناعية والتنموية وتمويل راس المال التشغيلي لهذه المؤسسات .

2- تدبير المال الازم لإعادة الاستثمار عن طريق الاستثمارات المتكررة والعمل علي تمويل الاسهم وصكوك المضاربة.

3- اسداء المشورة للمؤسسات الصناعية والتنموية في السودان فيما يتعلق بالقائمين علي ادارتها وبالشؤون الفنية والإدارية وفي مساعدتها في الحصول علي الخدمات.

4- يتبني اي اصدار للاسهم وصكوك المضاربة بمختلف انواعها وتمويل الاكتساب فيها او تبني تمويلها .

5- تقديم الضمانات لموردي الماكينات والآلات الصناعية واي مواد اخري وضمان الضامنين لها.

6- التعاون مع الجهات الحكومية المختصة بالقيام بالبحوث والدراسات التقديرية المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصناعية والتنموية الجديدة في السودان.

7- القيام بجميع الاعمال المصرفية والتجارية ويجوز له ان يعمل لحسابه ولحساب الغير والاشتراك معه في تلك الاعمال.

8- توفير خزائن لحفظ ممتلكاته.

9- الاتجار بالمعادن الثمينة وفقا لأحكام القوانين المنظمة لذلك.

10-القيام بأعمال الابداع الاستثماري.

11- مباشرة العمل في النقد الاجنبي وفقا للقوانين المنظمة لذلك.

2-3الفروع والعمالة:{5}

فيما يتعلق بشبكه فروع المجموعة فقد كان عدد الفروع في عام 1993م (38) تطور عدد الفروع ليصبح (41) فرعا في عام 1998م ،وفي عام 2010 م قد انخفض عدد الفروع الي 34 فرعا.

اما فيما يتعلق بالعمالة فقد كان عدد العاملين في عام1993م حوالي1972عامل،وقد شهد هذا العام استيعاب اعداد كبيره من الجامعيين في مداخل الخدمة بنية التوسع الافقي لفتح المزيد من الفروع ولكن لم يتم ذلك نتيجة للظروف الاقتصادية وزياده عدد البنوك، اما الاقسام داخل الفروع هي :قسم الحسابات العامة، قسم الاستثمار، قسم الاعتمادات، قسم الكمبيالات وخطابات الضمان، قسم التحاويل الخارجية، قسم الكمبيوتر، قسم شؤون العاملين وقسم المراجعة الداخلية .

اما نشاطات واعمال البنك تتمثل في الاتي:-

1- جميع الاعمال المصرفية داخل وخارج البنك .

2- توظيف الموارد المتاحة للبنك في العمليات الاستثمارية وفقا للصيغ الاستثمارية.

2-4المقومات الاساسية لقرار الاستثمار:{5}

يقوم الاستثمار الناجح علي ثلاث مقومات اساسيه هي:

1- بناء استراتيجية ملائمه للاستثمار(الربحية، السيولة ،الامان).

2- الاسترشاد بالأسس والمبادئ العملية لاتخاذ القرار.

3- مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

2-5التمويل:{5}

2-5-1قسم متابعة التمويل(وحدة التحصيل):

مهام القسم:

1- رصد تنفيذ العمليات الاستثمارية.

2- متابعه الاقسام المستخدمة عبر الفروع.

3- متابعة العمليات المستقرة.

4- متابعة تصفية الاصول المرهونة.

2-5-2قسم التمويل الاصغر:

مهام القسم:

1- اعداد خريطة استثمارية لعمليات التمويل الاصغر بكل ارجاء البلاد.

2- اعداد الدراسات اللازمة لأنواع التمويل الاصغر.

3- توزيع السقف المخصص للتمويل.

4- النظر في طلبات التمويل الاصغر.

5- تقييم اداء الفروع في طلبات التمويل الاصغر.

6- اعداد تقارير دورية شاملة عن اداء التمويل الاصغر.

7- اعداد منشور سنوي بضوابط التمويل الاصغر بالبنك.

2-5- 3انواع التمويل المصرفي:

بما ان التمويل المصرفي هو امداد الوحدات الاقتصادية المختلفة من افراد ومشروعات باحتياجاتها المالية لتيسير اعمالها وفق تصنيفات عدة. فان التمويل ينقسم الي عدة اوجه.

اولا :انواع التمويل حسب النشاط:

1- تمويل استثماري تنموي.

2- تمويل تجاري .

3- تمويل استهلاكي.

ثانيا: انواع التمويل حسب الاجل:

1- تمويل مصرفي قصير الاجل:

وهو التمويل الذي لا تزيد فترته عن سنه، يصلح للتمويل التجاري.

2- تمويل مصرفي متوسط الاجل:

تتراوح فترته بين سنه وثلاث سنوات.

3- تمويل مصرفي طويل الاجل:

يمتد اجله لما يزيد عن ثلاث سنوات.

2-5-4متطلبات التمويل للعملاء:

1- طلب العميل مع مطابقة التوقيع في حالة الافراد.

2- في حالة الشركات واسماء الاعمال يجب ان يكون الطلب بالورق المدروس والختم وان يكون هناك تعويض رسمي لشخص معين يحق له الاقتراض من البنك.

3- ان يكون الاسم رباعيا.

4- صورة من شهادة التسجيل وعقد التأسيس للشركات.

5- الميزانية المراجعة المختومة من الضرائب لأخر ثلاثة اعوام.

6- دراسة جدول المشروع.

7- الفواتير المبدئية من ثلاثة جهات مختلفة.

8- استمارة بنك السودان استمارة (ا) واستمارة (ب) وملئها بواسطة العميل مع توقيعه المعتمد.

9- رخصة سارية المفعول لمزاولة النشاط.

10- كشف حساب لأخر ستة اشهر.

11- الاستمارة الخاصة بالترميز.

12- نوع النشاط/النشاطات التي يمارسها العميل ويمتلكها بنسبة 100%.

13- اسماء الشركات واسماء الاعمال التي له فيها مصلحة وافرة.

14- اسماء الاعمال والشركات المرتبطة مع العميل بصلة القرابة حتي الدرجة الثانية (زوجة، ابناء، اعمام، اخوال، والدين).

15- في حالة الرهن العقاري المطلوب احضار شهادات بحث جديدة بغرض التأكد.

16- في حالة تجيد رهن قائم احضار شهادات بحث جديدة ومرهونة بغرض التأكد مع طلب تجديد الرهن.

2-5-5تعريف مخاطر التمويل المصرفي:

المخاطر جزء لا يتجزأ من اي عمل يقوم به الانسان حيث ان اي عملية تمويل لابد ان تكون محفوفة بالمخاطر فقد يعجز العميل عن سداد اصل التمويل وارباحه وقد يكون لدية القدرة المالية علي السداد لكنة لا يرغب لسبب او اخر في السداد ومخاطر التمويل تتضمن الخسائر الممكن ان يتحملها البنك لسبب عدم قدرة العميل او عدم وجود النية لدية لسداد اصل التمويل وارباحه.

وهنالك انواع مختلفة من الاصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها وتمثل القروض اكبر هذه الانواع والتي تتصف بأكبر قدر من مخاطر الائتمان فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر علي التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الين ،ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف ،كذلك فان قدرة الفرد علي اعادة رد الين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرا علي التوظيف وصافي ثروة الفرد .ويمكننا تقسيم المخاطرة التي يتعرض اليها التمويل الي مخاطر خاصة ومخاطر عامة وسوف نتعرض لكل منها بشيء من الايجاز.

1-المخاطر الخاصة:

اولا:الاسباب الخاصة بالعميل :

وهي اسباب تتعلق بنشاط العميل او بالصناعة التي ينتمي اليها مما يترك اثر غير مرغوب علي قدرة العميل بل ورغبته في سداد ما عليه من التزامات اتجاه المصرف، وترجع اهمية الاسباب لهذه المخاطر للاتي:

1- حداثة خبرة العميل في النشاط الذي يمارسه وسوء الادارة للأموال واستخدام التمويل في غير الغرض الذي من اجله منح التمويل دون علم البنك.

2- اعتماد المشروع علي افراد عديمة الخبرة كالاعتماد علي الاقارب.

3- عدم امانة العميل واستخدامه للأساليب غير المشروعة من اجل الحصول علي التمويل.

4- اعتماد المشروع علي دراسة جداول خاطئة مبنية علي افتراضات غير واقعية وتقديم معلومات خاطئة تظهر المشروع علي حقيقته.

5- ضعف التخطيط التمويلي وعدم التوازن بين المورد والاستخدامات.

6- فقدان المشروع لاحد اسواقه الرئيسية او عملائه الكبار.

7- ضعف كفاءة النظام المحاسبي .

8- توسيع العميل في الاقتراض وبصفة خاصة من مصادر غير مصرفية.

9- تقدير العميل الخاص ومبالغته في التسعير وعدم تقديره لعامل المنافسة.

10- استهانة العيل بإرشادات وتوجيهات البنك.

11- تضخم المصروفات النثرية اغير مخطئة.

ثانيا: الأسباب الخاصة بالبنك:

تتمثل في :

اولا :الضمانات المقدمة:

ويمكن تعريف الضمان انه موكل اصل مادي او معنوي يمكن تسيله وتحويله الي نقدية بكل سهولة ويسر ويكفي ناتج تسيله الي سداد اصل التمويل والارباح المستحق عليها.

الضمان الجيد يعتبر عنصر اساسي في اتخاذ القرار التمويلي ويصعب التقاضي عنه او اهماله او تجاهله ويجب ان يخضع الضمان للمراجعة والكشف الدوري سواء كان عقار بمراجعة شهادة البحث للتأكد من سريان العقد الرهن او بضاعه للتأكد من وجودها وصلاحيتها للاستمرار كضمان للتمويل المقدم.

ثانيا: أخطاء الدراسات التمويلية.

ثالثا: ضعف الادارة التمويلية.

رابعا: أخطاء في حساب المخاطر.

2-المخاطر العامة:

بالإضافة للمخاطر الخاصة يتعرض التمويل لنوع اخر من المخاطر وهي المخاطر العامة ويقصد بها المخاطر التي تؤثر علي نشاط التمويل بالبنك وعلي النشاط المعدل بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشاة، وتتعلق هذه الظروف بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وكلما كانت هذه العوامل تتصف بعدم الاستقرار كانت هنالك مخاطر مرتفعة لعدم قدرة اصحاب المنشآت علي إدارة

مشروعاتهم بكفاءة ومن امثلة تلك المخاطر مخاطر السياسة النقدية ومخاطر التضخم والدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي ككل ومخاطر السوق ونفصلها في الاتي:

1- السياسة النقدية.

2- مخاطر التضخم.

3- مخاطر الدورات التجارية .

4- مخاطر السوق.

5- مخاطر السياسة المالية.